

الجامع للشرائع

[223] لم يقدر صام ثمانية عشر يوما ، فإذا برأ من وجعه اعتمر إن كان لم يشترط على ربه في إحرامه ، وإن كان قد اشترط فليس عليه أن يعتمر إلا أن يشاء فيعتمر. (1) ويجب أن يعود للحج الواجب المستقر وللأداء إن استمرت الاستطاعة في قابل. والعمرة الواجبة كذلك في الشهر الداخل وإن كانا متطوعين فهما بالخيار. وإذا استناب المريض لطواف النساء ، وفعل النائب، حلت له النساء ؛ ويجوز: التحلل بالاحصار في حج أفسده ، ويلزمه دم الاحصار ، وبدنة للفساد ، والقضاء في القابل. فإن زال المنع والوقت باق ، قضاة من عامه ، فإن ضاق فمن قابل. وإن لم يتحلل من الفاسد ، والحج لم يفت ، مضى في الفاسد وتحلل ، فإن فاته تحلل بالعمرة ، وعليه بدنة للفساد ، والقضاء من قابل. وإذا بعث المريض هدى التحلل ، وخف (2) ، فلحقهم قبل فوات أحد الموقفين ، فقد أدرك الحج ، وإذا واعدتهم ليوم بعينه في نحر الهدى ، أو ذبحه ، فإذا كان اليوم أحل ، فإن لم يكونوا فعلوا ، فلا شيء عليه في الاحلال ، لكنه يمسك عما يمسك عنه المحرم ويبعث بهدى في قابل. ويدخل المحصر في القابل في مثل ما خرج منه (3) ومن بعث بهدى تطوعا وواعدتهم يوما بعينه بإشعاره ، أو تقليده ، اجتنب ما يجتنبه المحرم ، إذا حصل ذلك اليوم حتى يبلغ الهدى محله ، ثم أحل.

(1) لم نعثر عليها في الجوامع الحديثية ، نعم نقلها صاحب الجواهر عن نفس هذا الكتاب ، لاحظ الجواهر ، ج 20 ص 124 وهذا دليل على أن مؤلف هذا الكتاب قد وقف على أحاديث لم يقف عليها غيره ولهذا الحديث نظائر في هذا الكتاب. (2) أي خف مرضه (3) والمراد أنه أحرم في القابل بما يحل منه في العام السابق ، إن كان تمتعا فاحرم بالتمتع وإن كان قرانا فاحرم بالقران وهكذا.